***Dirasat***: Human and Social Sciences, Volume 54, No. 2, 2027, 10590

Deanship of Scientific Research

# Qatar's Position on the Egyptian-Israeli Peace Agreements (1978–1979)

***Hussein Saud Al-Ghayath**, *Ibrahim Faour Al-Sharaa***

Department of History, Faculty of Arts, University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 29/1/2025
Revised: 16/2/2025
Accepted: 7/4/2025
Published online: 1/11/2026

* *Corresponding author:*
hsaenaltaeh@gmail.com

Citation: Al-Ghayath, H. S., & Al-Sharaa, I. F. (2026). Qatar's Position on the Egyptian-Israeli Peace Agreements (1978–1979). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *54*(2), 10590.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10590

© 2027 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Abstract**

**Objectives**: This study investigates Qatar's position regarding the Egyptian-Israeli peace process between 1978 and 1979, focusing on the political and economic factors that shaped its stance. It examines Qatar's official response to the Camp David Accords (1978) and the peace treaty (1979), as well as public and societal reactions within Qatar.

**Methods**: The study adopts a descriptive-analytical historical approach, relying on primary sources including official Qatari statements, declassified American and British documents, and reports from Arab and international newspapers. Data were organized, analyzed, and cross-verified to ensure accuracy.

**Results**: Qatar's position shifted from initial caution to open condemnation, largely shaped by the outcomes of the 1978 Baghdad Summit and its adherence to the principle of Arab unity. This led to a reduction in Egypt's diplomatic presence in Doha. Qatar consistently stressed that peace in the Middle East must address the Palestinian cause as the central issue.

**Conclusions**: Qatar's evolving stance reflected a broader strategy aimed at maintaining regional balance and enhancing its international relevance. While committed to Arab solidarity, Qatar adopted a pragmatic foreign policy that sought to protect its emerging role on the global stage without alienating key partners.

**Keywords**: Qatar; Egypt; Israel; peace treaty; Camp David; Middle East.

# موقف قطر من اتفاقيات السلام المصرية-الإسرائيلية بين عامي "1978م-1979م"

***حسين سعود الغياث*، إبراهيم فاعور الشرعة***

قسم التاريخ، كليَّة الآداب، الجامعة الأردنيَّة، عمان، الأردن

**ملخّص**

**الأهداف:** تبرز هذه الدراسة موقف قطر من محاولات عقد اتفاقيات السلام المصرية-الإسرائيلية بين عامي (1978م-1979م)، وأهم العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في الموقف القطري، وتسلط الدراسة الضوء على التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة القطرية بشأن اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين الجانبين المصري والإسرائيلي في عام 1978م، وكذلك اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية الموقعة أيضًا بين الجانبين في عام 1979م بناء على ما ورد في اتفاقية كامب ديفيد.

**المنهجيَّة:** اعتمدت الدراسة منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على استقصاء المعلومات من مصادرها الاصيلة مثل: البيانات والتصريحات القطرية الرسمية الواردة في الوثائق الأمريكية والبريطانية غير المنشورة، والصحف العربية والأجنبية والمحاضر المنشورة، وتصنيف هذه المعلومات وتمحيصها ومقارنتها ببعضها بعضًا.

**النتائج:** كشفت الدراسة عن تباين الموقف القطري بين التحفظ في البداية إلى الإدانة لاحقًا مدفوعًا بالعديد من العوامل: أبرزها نتائج قمة بغداد عام 1978م وسعيها إلى وحدة الصف العربي؛ مما أدى إلى تقليل التمثيل الدبلوماسي المصري في الدوحة بناء على طلب قطر، كما أكدت قطر عبر موقفها التزامها بالقضية العربية في الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية، التي تنظر إليها بأنها محور الصراع، ولا سلام دون حلها.

**الخلاصة:** كان الموقف القطري تجاه تطورات السلام المصري-الإسرائيلي وما رافقه من تحفظ وإدانة، ذا أهمية للسياسة الخارجية القطرية التي حاولت أن تكون متوازنة بين جميع القوى في الشرق الأوسط دون التأثير في وضعها عالميًا كدولة حديثة الاستقلال.

**الكلمات الدالة:** قطر، مصر، إسرائيل، كامب ديفيد، معاهدة السلام، الشرق الأوسط.

**مقدِّمة**

شهدت منطقة الشرق الأوسط محاولات عديدة لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل منذ اندلاع الصراع العربي-الإسرائيلي في عام 1948، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح في كثير من المحاولات بسبب عدم الاتفاق على الأساس الجوهري للسلام، مثل مصير الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب واللاجئين الفلسطينيين، ورفض إسرائيل الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وبناء على هذه المحاولات جاءت اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978م كأول اتفاقية سلام بين إسرائيل ودولة عربية، وتبعها توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979م، وكانت المفاوضات والتوقيع النهائي برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية. أثارت هذه الاتفاقيات انقسامًا حادًّا بين الدول العربية، وتباينت مواقف هذه الدّول بين مؤيد ومعارض ومتحفظ؛ حيث أصبح الكثير من العرب ينظرون إلى مصر بأنها تنازلت عن الحقوق الفلسطينية العربية.

وجاء هذا البحث لتعرُّف الموقف القطري تجاه اتفاقيات كامب ديفيد 1978م ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية 1979م، التي أثارت ردود فعل مختلفة بين الدول العربية، ودراسة أبرز التحوُّلات في السياسة الخارجية القطرية، والانعكاسات على العلاقات الثنائية بين قطر ومصر، عبر الوثائق الأمريكية (علمًا أن الولايات المتحدة هي التي كانت مشرفة على هذه الاتفاقيات) وغيرها من المصادر المهمَّة.

**تمهيد**

اهتمت دولة قطر بمعالجة القضايا العربية ومجابهة التحديات الخطيرة التي تواجهها، وتميزت سياسة قطر الخارجية بوضوح مقاصدها وأهدافها ووضوح مبادئها ومنطلقاتها. وتنبع هذه المبادئ والمنطلقات من التزام دولة قطر القومي بوحدة المصير والهدف للأمة العربية والشعوب الإسلامية، وتوثيق صور التعاون والصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام في المجال الدولي، على أساس ميثاق منظمة الأمم المتحدة. (مجلَّة الدوحة، ع(123)، 1986)

وأكد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (1972م-1995م) موقف قطر من محاولات مصر في تحقيق السلام العربي - الإسرائيلي؛ حيث بيّن الشيخ خليفة أن مصر تحت حكم السادات، هي المفتاح لتسوية الشرق الأوسط، وأن الحكومة المصرية تتطلب الدعم الكامل من العرب، وبيَّن أنه وضع أمواله لدعم مصر؛ حيث قدم لها قرضًا بـ(١٠٠) مليون دولار خلال زيارة نائب الرئيس حسني مبارك إلى الدوحة في تشرين الثاني عام 1975م، وعبَّر الشيخ خليفه عن سروره من نجاح زيارة السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، وأنه يتفق مع هذا المسار في العمل من أجل تسوية السلام في الشرق الأوسط. كما طلب من مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في قطر ياسين الشريف ضرورة وقف الهجوم على السادات والسياسة المصرية. (Public Library of US Diplomacy, DOHA01328-B, 1975)

أبدى المسؤولون القطريون اهتمامًا كبيرًا بالمفاوضات في الشرق الأوسط؛ من أجل نشر السلام في العالم العربي، والابتعاد عن الحروب التي تهدد المنطقة، كما دعموا نهج هنري كسنجر (Henry Kissinger) [1] في التفاوض بين المصريين والإسرائيليين، لكنهم شكوا من أن عملية السلام بطيئة جدًّا مما يؤجج الصراع في المنطقة. وطالب القطريون الولايات المتحدة بذل كل الجهود للحفاظ على تسريع المفاوضات السلمية، ودعم الرئيس المصري محمد أنور السادات؛ "لأنهم يرون فيه رجل السلام أيضًا". (Foreign Relations, 1975)

**أولًا- اتفاقية كامب ديفيد 1978م:**

بعد وصول جيمي كارتر (Jimmy Carter) إلى الرئاسة الأمريكية في عام 1977م بدأ مع فريقه السياسي مناقشة إمكان إطلاق مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط، وبدأ باللقاءات الشخصية مع زعماء الشرق الأوسط من العرب والإسرائيليين، وفي حلول منتصف العام أعلنت أدارة كارتر عن مبادرتها السلمية. (كوانت، 2002)

**أ. المباحثات السرية قُبيل الاتفاقية:**

بدأت في 16 أيلول 1977م بسرية تامة لقاءات سرية بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف من اللقاء التأكد من صدق نية إسرائيل في قيام السلام وليس مناورة منها، وفي 9 تشرين الثاني من العام نفسه ألقى السادات خطابًا أمام مجلس الشعب المصري، أعلن الرئيس السادات فيه أنه لن يمانع من الذهاب إلى إسرائيل من أجل إحلال السلام في المنطقة. أدَّت الولايات المتحدة دور الوسيط بعد أن أعلنت ترحيبًا رسميًّا باستعداد السادات الذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي، فتسلمت الدعوة الرسمية من رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن وقام السفير الأمريكي في القاهرة بتسليمها للسادات. (خلف، 2019)

---

(1) هنري كسنجر: وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1973-1977، صنفه الكثير من الخبراء أنه وزير الخارجية الأكثر فعالية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي وينظر له على أنه أدى أدوارًا تفاوضية كبيرة في السياسة الخارجية سواء مع الصين او السوفييت او العرب وإسرائيل. للمزيد من المعلومات، انظر:

Sebenius, K. James and others, Kissinger the Negotiator (Lessons from Dealmaking at the Highest Level), Harper Collins, New Yor, 2018, p. 5.

وفي 19 تشرين ثاني من العام نفسه زار السادات تل أبيب، ومن خطابه في الكنيست الإسرائيلي في 20 تشرين الثاني: "إنني ما أتيت اليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل ليس هذا واردًا في سياسة مصر... وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل ... لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة كلها، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإن ذلك لن يحقق ابدًا السلام الدائم العادل الذي يصبر العالم كل يوم عليه". (Central Intelligence Agency, NIDC/77/170C, 1977)

أحدثت زيارة السادات إلى إسرائيل انقسامًا لدى قادة الدول العربية بين مؤيد ومعارض لها، وبعد التوقيع على الاتفاقية أكدت الدول العربية على مواقفها القومية برفضها الاتفاقية وما يترتب عليها وأنها مزقت الصف العربي؛ لأنها أخذت منحنى أخر بعيدًا عن القضية الفلسطينية. (عبد الكريم، 2015)

وصل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى الدوحة في 6 تشرين الأول والتقى بالشيخ خليفة، ثم ألقى كلمة في تجمع للفلسطينيين والصحافة في الدوحة؛ حيث هدد عرفات باتباع سياسة الارض المحروقة ضد المصالح الأمريكية في العالم العربي، واتهم الولايات المتحدة وفرنسا بالتآمر مع الإسرائيليين، ولمعرفة عرفات بالعلاقة الجيدة بين الشيخ خليفة والرئيس المصري السادات لم يتحدث عن مصر مطلقًا، وجاء ذلك لكي لا يثير حفيظة الشيخ خليفة، وتجنبًا لأي إجراءات من شأنها أن تعرض المساعدات المالية القطرية لمنظمة التحرير الفلسطينية للخطر. (C.I.A, NIDC77/279C, 1977)

وفي 6 أيلول 1978م بدأت وبسرية تامة الجولة الحاسمة من المفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة؛ حيث جرت المفوضات في منتجع كامب ديفيد في واشنطن، وانتهت بالتوقيع على وثيقتين الأولى عن السلام في الشرق الأوسط، والثانية عن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. (الأهرام، ع 33507، 1978م)

**ب. الموقف القطري من الاتفاقية:**

ظهر التأييد القطري للرئيس المصري محمد أنور السادات في وقت مبكر من محادثات السلام، وذلك في محاولة من قطر لإيجاد سلام عادل في الشرق الأوسط يُنهي جميع الصراعات والخلافات القائمة في المنطقة بشرط أن لا تستثنى القضية الفلسطينية من هذه المحادثات، وظهر ذلك عبر المواقف السياسية الداخلية والخارجية، التي سنستعرضها في ما يأتي.

رأى الشيخ خليفة أنه بعد زيارة السادات إلى القدس، وتعهده بإحلال السلام مع إسرائيل والاعتراف بها دولة شرق أوسطية، أصبح لا داعي للسرية في مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن (Menachem Begin). وأضاف أنه تلقى العديد من الإشارات الخاصة من زعماء سوريا والأردن؛ بأنهم مستعدون أيضًا لقبول إسرائيل كدولة أخرى في الشرق الأوسط إذا انسحبت من الأراضي المحتَّلة وأجرت نوعًا خاصًّا من الترتيبات مع الفلسطينيين. (P.L.U.D, DOHA00106-D, 1978)

وإثر ذلك الحدث المفاجئ للعرب عامة وقطر خاصة استعرض الشيخ خليفة مع السفير الأمريكي فرانك مايستروني (Frank Maestrone) في الدوحة بتاريخ 24 كانون الثاني عام 1978م، تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك زيارة الرئيس السادات إلى القدس، والطريق المسدود الأخير في محادثات السلام، ونصح الشيخ خليفة الولايات المتحدة بعدم التخلي عن محادثات السلام، وبيَّن أنه إذا تخلَّت عن مبادرة الرئيس السادات وفشلت المبادرة فإن العواقب ستكون وخيمه، وستؤدي إلى سقوط السادات، والزوال التدريجي للزعامة العربية المعتدلة، والمنتصر الوحيد في مثل هذا الوضع هو الاتحاد السوفييتي، وهي نتيجة كارثية على العرب والولايات المتحدة. (P.L.U.D, DOHA00106-D, 1978)

اعتبر الشيخ خليفة أن المبادرة الجريئة للرئيس السادات بالذهاب إلى القدس كانت سببًا في انقسام العالم العربي بين مؤيّدين ومعارضين، وأن دولة مثل قطر كانت مؤيدة لخطوة السادات، لكنها ظلت صامتة لأسباب سياسية تتعلق بظروف المنطقة، ومن وجهة نظر الشيخ خليفة فإن الأمر متروكً لأمريكا لتقرر ما إذا كانت مبادرة السادات ستنجح أم ستفشل، "وإذا فشلت فإن السادات سوف يحل محلَّه زعيم أكثر تطرُّفًا". (P.L.U.D, DOHA00106-D, 1978)

بعث الرئيس الأمريكي كارتر رسالة إلى الشيخ خليفة تضمَّنت الرؤية الأمريكية لكامب ديفيد، وتلقت السفارة الأمريكية بتاريخ 24 آب 1978م ردَّ الشيخ خليفة على هذه الرسالة؛ حيث شكر الشيخ خليفة الرئيس كارتر على هذه المبادرة من أجل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وطلب منه أن تقوم الاجتماعات على مجموعة من المبادئ، ومن أبرزها: (أخبار الأسبوع، ع 869، 1978)

1- الالتزام بقرار مجلس الامن الدولي رقم (242) الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967، بما فيها القدس العربية.

2- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي يستلزم الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره.

3- الاعتراف بكل الضمانات الأمنية المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

وذكر الشيخ خليفة للرئيس كارتر أن كل الوسائل الدبلوماسية الممكنة لحل الصراع منذ عام 1967م قد جُرِّبت، وأن العرب أعطوا أدلَّة قاطعة على

رغبتهم المؤكدة في إقامة السلام والأمن وحسن الجوار مع إسرائيل، وأن السبب الوحيد منع كل الوسائل التي تعين إسرائيل في سياستها العدوانية واستمرارها في رغبتها التوسعية على حساب الأراضي والحقوق والسيادة العربية. ومن الواضح أن إسرائيل لم تكن لتتخذ مثل هذا الموقف بدون المساعدات الأمريكية الضخمة المتنوعة التي ظلَّت تتلقاها بشكل مستمر، كما أن إسرائيل لم تدخر أي وسيلة لإحباط كل محاولات إيجاد السلام العادل. (P.L.U.D, DOHA01223-D, 1978)

لقد حذَّر الشيخ خليفة المسؤولين الأمريكان بأنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تصدق أن النفور الذي شعر به العرب تجاه الاتحاد السوفيتي والشيوعية، يعني أن الشيوعية لا يمكن أن تصبح القوة المهيمنة في العالم العربي، "لقد كانت كذلك بالفعل ذات نفوذ كبير جدًا في العراق وليبيا وجنوب اليمن". وقال الشيخ خليفة أنه في حالة فشل السادات فإن القوى اليسارية والشيوعية ستصل إلى السلطة في مصر، وجاء هذا التحذير بعد أن توقفت مفاوضات السلام بين الجانبين المصري والإسرائيلي بداية عام 1978م. (P.L.U.D, DOH00106-D, 1978)

وأخذ الشيخ خليفة يلمح إلى أن الشيوعية ستكون أقرب إلى العرب من الولايات المتحدة إذا ما فشلت في دعم جهود السلام في الشرق الأوسط، كما أوصل للولايات المتحدة أنه إذا لم يكن هناك سلام في الشرق الأوسط فسيتسلم زمام الحكم في العالم العربي حكام غير متُقبلين لفكرة وجود إسرائيل.

علق السفير الأمريكي في الدوحة مايستروني على مخاوف قطر بشأن سقوط السادات بأن ذلك يعني أن القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي في وضع لا يمكن الدفاع عنه، تحت هجوم القوى اليسارية والشيوعية، التي تزعم أن الولايات المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها أبدًا لإحلال السلام في الشرق الأوسط. (P.L.U.D, DOHA00106-D, 1978)

لقد بيَّن السفير الأمريكي مايستروني أن مخاوف الشيخ خليفة قد زادت، وهو يدرك أن قطر كيان سياسي هش نسبيًّا، وما يحدث في الشرق الأوسط وخاصه في منطقة الخليج العربي يثير قلقه الشديد، وأنه لا يرى سوى طريقة واحدة لعكس اتجاه المد الحالي، وهي أن تضغط الولايات المتحدة بقوة أكبر من أجل تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه بيَّن السفير الأمريكي أن مخاوف الشيخ خليفة قد تكون مبالغًا فيها، إلا أن نظرته السياسية تبدو سليمة. (P.L.U.D, DOHA00857-D, 1978)

وأعربت قطر عن قلقها إزاء التطورات في المنطقة وخاصه في اليمن بعد محاولة الانقلاب على الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وحثَّت على تكثيف الجهود الأميركية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي؛ الذي قد يؤدي إلى زيادة التطرُّف في الشرق الأوسط. وذكر الشيخ خليفة أنه تلقى تقريرًا استخباراتيًّا سريًّا بأن (200) مقاتل عادوا للتو إلى عدن بعد تدريبهم في الاتحاد السوفييتي، وتساءل عن رد فعل الولايات المتحدة إذا بدأ هؤلاء الأشخاص في اغتيال زعماء في المنطقة، ورأى الشيخ خليفة أن هناك صلة بين الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط من جهة والفشل في إيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى. (P.L.U.D, DOHA00857-D, 1978)

لقد حمّلت قطر الولايات المتحدة مسؤولية إيجاد حل للصراع المتزايد في المنطقة وبيَّنت أن الرئيس الأمريكي كارتر قد فعل الكثير، لكن ليس بالقدر الكافي لجعل الإسرائيليين يدركون أنهم لا يستطيعون الاستمرار في التمسك بالضفة الغربية وغزة. (P.L.U.D, DOHA00857-D, 1978)

وإثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين الجانبين المصري والإسرائيلي أصدرت الحكومة القطرية بيانًا في أيلول 1978، جاء فيه بأنه يجب أن تقوم أي تسوية سلمية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي على أسس رئيسة، أهمها: (العروبة، ع 443، 1978)

1. تنفيذ القرار رقم (242) بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها بقوة السلاح في عام 1967، بما في ذلك القدس العربية.
2. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، الأمر الذي يتطلَّب أن يسترد هذا الشعب وطنه، وأن يكون له حق تقرير مصيره بنفسه فوق أرض هذا الوطن.

ونظرًا إلى أن كامب ديفيد لم تتضمن هذه الأسس، أعلنت الحكومة القطرية أن هذه الاتفاقية لا تعتبر أساسًا سليمًا للتمهيد للتسوية العادلة الشاملة المطلوبة، كما طالبت الحكومة القطرية الدول العربية أن تتحمل مسؤوليتها تجاه ما تواجهه المنطقة، وأن توحدَّ الصف العربي للوصول إلى السلام العادل الشامل. (العروبة، ع 443، 1978)

وعبر مجلس الشورى القطري عن رفضه لاتفاقية كامب ديفيد، وجاء ذلك على لسان رئيس المجلس عبد العزيز بن خالد الغانم بقوله: "إن يوم التوقيع على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية يوم مشؤوم في تاريخ الأمة العربية والإسلامية؛ لأن ما سيتم فيها من مصالحة قانونية علنية مع العدو والتنازل عن الحق العربي ليعبر عن هدر كرامة أمتنا وعزتها". (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)

كما اعتبر الشيخ خليفة أن كامب ديفيد تشكل نقطة حاسمة في تاريخ محادثات السلام؛ لأنها تمثل آخر ورقة دبلوماسية ممكنة، والعالم يدرك التزام أمريكا بأمن إسرائيل، كما يدرك تمام الإدراك الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها إسرائيل على حساب هذا الالتزام واستغلاله، "والنتيجة: هي أن العالم أصبح أقرب إلى حرب جديدة في المنطقة، وربما نشوب حرب عالمية شاملة عاجلًا أم اجلًا"، ورأى الشيخ خليفة أن نجاح المحادثات يعتمد على حمل إسرائيل على الالتزام الكامل والصريح بقبول السلام العادل والشامل في المنطقة؛ حيث أصبح من الضروري الضغط على إسرائيل للموافقة على هذا الالتزام . (P.L.U.D, DOHA01223-D, 1978)

وفي أثناء زيارة ملك الأردن الحسين بن طلال إلى الدوحة في 11 تشرين الأول عام 1978م، التقى بالشيخ خليفة وتناول اللقاء نقاشات عن اتفاقية كامب ديفيد، وتحدث الملك حسين عن المعضلة التي خلفها هذه الاتفاق؛ لأن موافقة السادات عليها جاءت بنتائج غامضة عن الضفة الغربية وغزة والقضية الفلسطينية. كما أعرب الملك حسين عن الشعور بالظلم في مثل هذا الموقف المتوتر، وتفهَّمت قطر الوضع الحساس الذي كان فيه الأردن، وكانت تأمل بشدة أن تتقدم الولايات المتحدة بمبادئ عامة أكثر وضوحًا في تناول موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة. (P.L.U.D, DOHA01373-D, 1978)

وصل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى الدوحة في تشرين الأول عام 1978م إلا إن زيارته إلى قطر لم تسر على النحو الذي يرضي زعيم منظمة التحرير الفلسطينية على الإطلاق، وفقًا لما قاله مستشار الشيخ خليفة، حسن كامل، وعندما اتهم عرفات الرئيس السادات بعقد سلام منفرد وخيانة القضية العربية جاء رد الشيخ خليفة حازمًا؛ حيث اتهم عرفات بأن كلامه عاطفي، ولم يحضر الشيخ خليفة إلى مأدبة الغداء المقامة على شرف عرفات، الذي غادر الدوحة عندما علم بذلك، وكان هناك مؤشِّر مهم على تراجع مكانة عرفات في نظر القطريين؛ حيث نظرت قطر إلى عرفات على أنه فقد الكثير من الأهمية في الوضع الجديد في الشرق الأوسط الذي أحدثته اتفاقية كامب ديفيد. (P.L.U.D, DOHA01368-D, 1978)

وانتشرت في الدوحة إشاعات مفادها محاولة اغتيال السفير المصري بالدوحة صالح زغلول من قبل شخص فلسطيني مقيم في قطر؛ وذلك ردًّا على توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وهو ما عارضته منظمة التحرير الفلسطينية. وأكد السفير المصري زغلول ذلك للسفير الياباني شيزواكي إيواساكي (Shizuaki Iwasaki) الذي كان يمثل اليابان في كل من قطر والكويت، لكن وفي وقت لاحق وفي أثناء لقائه مع السفير الأمريكي بالدوحة نفي هذه الإشاعة. (P.L.U.D, DOHA01273-D, 1978)

**ج. قمة بغداد 1978م:**

لقد استمرت التداعيات المتعاقبة بعد توقيع الرئيس المصري السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي، وفي خضم تلك الأحداث عُقِد في بغداد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب في بغداد بتاريخ 20 تشرين الأول 1978م؛ وذلك بهدف التحضير لعقد قمة عربية طارئة في بغداد لدراسة الموقف الناشئ عن الاتفاقيات التي أحدثتا غليانًا شديدًا في العالم العربي، وباتت الأوضاع على صفيح ساخن ينذر بالانفجار، في ظل إصرار السادات على المضي قُدمًا نحو توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. (عليان، 2022)

قبلت قطر حضور مؤتمر القمة العربي؛ حيث نقل التلفزيون القطري قبول قطر لدعوة العراق إلى حضور مؤتمر بغداد في 1 تشرين الثاني ١٩٧٨م؛ لتنسيق المقاومة العربية لاتفاقيات كامب ديفيد، وكان الشيخ خليفة قد استقبل وزير الاتصالات العراقي سعدون غيدان، الذي نقل إليه رسالة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بشأن المؤتمر. وجاء حضور قطر لتوحيد صفوف العرب، وعلقت السفارة الأمريكية في الدوحة على ذلك أن قطر تدعم وبقوة الاتفاقية، وأن حكومة قطر لا تثق بالنظام البعثي في العراق، ولكن لأنها كيان سياسي صغير حديث النشأة فإن الحذر هو شعارها. (P.L.U.D, DOHA01349-D, 1978)

اضطر الشيخ خليفة لحضور القمة في بغداد بعد تلقيه اتصالًا هاتفيًّا من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وورد في الوثائق الأمريكية المرسلة من السفارة الأمريكية في الدوحة أن الشيخ خليفة كان متخوِّفًا من دسِّ السُّم له في الأكل في بغداد؛ وذلك لأن النظام العراقي حاول كثيرًا تقويض نظام الحكم في قطر والدول العربية الأخرى في الخليج العربي، ولهذا كانت في الدوحة تجهيزات كبيرة من المواد الغذائية لإرسالها مع الوفد القطري إلى بغداد. (P.L.U.D, DOHA01481-D, 1978)

كان هناك رأي لدى القصر الأميري بالدوحة هو أن القمة العربية في بغداد المناهضة للسادات، التي روج العراق لعقدها سوف تفشل، وموقف الشيخ خليفة هو أنه لن يذهب إلى بغداد في ظل غياب السادات، وحتى المسؤول القطري الأقل رتبة من غير المرجَّح أن يحضر مؤتمر بغداد إذا كان التركيز على مناهضة السادات ومناهضة كامب ديفيد. (P.L.U.D, DOHA01369-D, 1978)

ورغم ما تردد من تكهنات فقد حضر الشيخ خليفة قمَّة بغداد في بداية تشرين الثاني عام 1978م، ووافقت قطر على دفع مبلغ (230) مليون دولار سنويًّا لسوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان هذا المبلغ إضافيًّا على ما تدفعه قطر لتلك الدول، وحصَّة قطر هذه جزء من صندوق تتراوح قيمته بين (3-4) مليارات دولار سنويًّا، الذي تعهَّد مؤتمر بغداد بأن يدفعه للدول الثلاث ومنظمة التحرير، التي عارضت مفاوضات السلام الإسرائيلية-المصرية، وفي الوقت نفسه استمرت المساعدات القطرية لمصر. (P.L.U.D, DOHA01481-D, 1978)

وفي ظل انعقاد مؤتمر بغداد في (2-5) تشرين الثاني 1978م، عقد رؤساء الوفود المشاركة اجتماعات ثنائية وقمم مصغَّرة نوقشت خلالها الصعوبات التي اعترضت الوصول إلى قرارات موحدة تؤمن الحد الأدنى من التضامن العملي لمواجهة نتائج كامب ديفيد؛ حيث عُقد اجتماع في مقرِّ إقامة الشيخ خليفة في بغداد بحضور رؤساء وفود كل من: الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، والسعودية والرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وقد مهَّد هذا اللقاء للجلسة السرية التي عُقدت مساء 4 تشرين الثاني لمتابعة بحث النقاط الثلاث الآتية: (الأنوار، ع 6424، 1978)

1. اقتراح نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة، وكان المرشَّح لاستضافة مقر الجامعة دولة تونس باعتبارها البلد الأكثر حيادًا بين الدول العربية.

2. مبدأ مقاطعة مصر سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، وعلى هذا الصعيد أكد الرؤساء العرب تمسكهم بقوانين مقاطعة إسرائيل، وقُدم اقتراح بأن تُطبَّق المقاطعة على كل مؤسسة مصرية تتعامل مع مؤسسة أو هيئة إسرائيلية.
3. اقتراح بتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، إلى أن تعود إلى الصف العربي بعد تصحيح موقف الرئيس السادات.

شارك الشيخ خليفة في أعمال الجلسة الختامية لمؤتمر قمة بغداد 1978م؛ حيث اختتم المؤتمر أعماله بدعوة الحكومة المصرية إلى عدم توقيع معاهدة للصلح مع إسرائيل، ويأمل المؤتمر من مصر العودة إلى حظيرة العمل العربي المشترك وعدم التصرف بصورة متفردة بشؤون الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي نجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة. (الدستور، ع 4043، 1978)

نفى المستشار القانوني للشيخ خليفة، حسن كامل ما يتم تداوله حول فرض عقوبات عربية على مصر أيدتها قطر، وأن ما تم اتخاذه بالفعل هو أنه لن يسمح لأي شركة مصرية تتعامل تجاريًّا مع إسرائيل بالعمل في الدول العربية الأخرى، وهذا يشبه إلى حد ما الجهود الرامية إلى مقاطعة إسرائيل والتي لا يسمح فيها للشركات الأمريكية وغيرها من الشركات التي تتعامل تجاريًّا مع إسرائيل بممارسة مثل هذه الأعمال مع الدول العربية الأخرى. (P.L.U.D, DOHA01481-D, 1978)

هاجمت الصحف المصرية بشدة قرارات قمَّة بغداد، وذكرت الصحافة أن القمَّة انتهت بلا شيء، وأن القرارات لا تستحق الورق الذي كتبت عليه؛ لأنها لا تستطيع إيقاف عملية السلام. (صحيفة معاريف، ع 32567، 1978م). وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض أنَّ من بين قرارات قمَّة بغداد قرارًا بنقل مكاتب الجامعة من مصر، حتى يتضح الوضع في الشرق الأوسط وتعود مصر إلى الصف العربي. وكان العرب قرروا أنه من غير المنطقي أن تظل مكاتب الجامعة في مصر حيث ستقام سفارة إسرائيل. وأضاف أمين عام الجامعة محمود رياض أن القرار النهائي بهذا الشأن سيتخذ في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سيعُقد في بغداد بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية (صحيفة معاريف، ع 9475، 1978)

وعبَّرت قطر عن نجاح قمَّة بغداد، خاصة أن البيان المشترك الذي صدر في نهاية القمة لم يرد فيه عقوبات على مصر، واكتفت الدول العربية بإدانة اتفاقيتَي كامب ديفيد ورأت قطر أن هذا يعتبر نجاحًا للقمَّة. (صحيفة معاريف، ع 9475، 1978)، وعلق الشيخ خليفة على نتائج المؤتمر بقوله: "من واقع إيماني بحكمة القادة العرب وقدرتهم على الارتفاع إلى مستوى مسؤوليتهم القومية في مواجهة الاخطار المصيرية، كنت على ثقة من أن المؤتمر سوف يحقق الآمال التي عُقدت عليه، وأنه ليسعدني أن يكون مؤتمرنا قد نجح" (الرأي العام، ع5390، 1978)

وأفادت نشرة وكالة الأنباء القطرية الرسمية الصادرة في ١٠ أيلول عام 1979م، أن قطر دفعت القسط الثالث والأخير للسنة المالية الحالية من التزاماتها المالية التي تعهَّدت بها في قمَّة بغداد، وبلغ إجمالي القسط (77) مليون دولار منها (5.5) مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية و (3.25) مليون دولار للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة. والإعلان عن دفعها ما ترتَّب عليها في قمَّة بغداد هو الأول من نوعه في ظل الظروف العربية الصعبة؛ مما يؤكد التزامها بقرارات القمة العربية في بغداد (P.L.U.D, DOHA01076-E, 1979)

**ثانيًا: معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية 1979م:**

**أ. الموقف القطري من معاهدة السلام:**

وجَّه الرئيس الأمريكي كارتر رسالة شفوية عبر السفير الأمريكي في الدوحة مايستروني إلى الشيخ خليفة في 15 أذار عام 1979م موضِّحًا فيها بعض الإجراءات من أجل اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، طالبًا من الشيخ خليفة الدعم لهذه الاتفاقية. وجاء رد الشيخ خليفة على هذه الرسالة بأنه لا يعلم كيف يمكن للعرب قبول ما تم الاتفاق عليه؛ وذلك لأن الاتفاقية لم يكن فيها شيء واضح يتصل بفلسطين ولا القدس والضفة الغربية وغزة، ولا فيما يتصل بحقوق الفلسطينيين أنفسهم، إضافة إلى المعارضة الداخلية في مصر التي يتعرض لها الرئيس السادات من وجهة نظر الشيخ خليفة. (P.L.U.D, DOHA00331-E, 1979)

وعلى ضوء اتفاقية كامب ديفيد السابقة جرت صياغة اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية في واشنطن بتاريخ 26 آذار 1979م، التي تألَّفت من ديباجة وتسع مواد أساسية، وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببرتوكول انسحاب إسرائيل من سيناء وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر. (صحيفة الاتحاد، ع 91/35، 1979)

حدث تحوُّل لدى القطريين تدريجيًّا تجاه مصر، على الرغم من أن مشاعر الصداقة التي يكنها الشيخ خليفة تجاه الرئيس المصري السادات لم تتغيَّر، وكان العامل المهم في هذا التغيُّر هو استمرار التصريحات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل؛ لإقامة مستوطنات يهودية في غزة والضفة الغربية، وفشل الولايات المتحدة في منع ذلك. وفي الوقت نفسه كان شاه إيران محمد رضا بهلوي قد بدأ يفقد قبضته تدريجيًّا في إيران، وعند سقوطه في عام 1979م ونفيه كان لذلك كبير الأثر في قطر والشيخ خليفة، ومن هنا بدأ الشيخ خليفة يخشى من الإطاحة به إذا اتخذ خطوة خاطئة. لكن فكرة الشيخ خليفة الثابتة كانت "أنه إذا بدا أن السادات يتخلى عن الفلسطينيين فسوف يُطرد من السلطة ويخلفه نظام ثوري معارض يجلب عدم الاستقرار إلى المنطقة". وهذا ما دفع قطر إلى تقديم دعم كبير للغاية لكل من الرئيس السادات والملك حُسين؛ من أجل إنجاح السلام في المنطقة. (P.L.U.D,

(DOHA000350-D, 1979

والتزامًا بقرارات الحكومة القطرية وبما استقرَّ عليه الاجماع العربي في مؤتمرات القمَّة العربية، وبخاصة مؤتمرات الجزائر والرباط، ووفقًا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات دول عدم الانحياز، أكدت قطر أن أي تسوية عادله وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي يجب أن تقوم على المبادئ والأسس الرئيسة الآتية: (الأمم المتحدة، الدورة 34، 1979)

1-الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل بالقوة المسلَّحة في عام 1967م، بما في ذلك القدس العربية.

2- الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وممارسة حقوقه المشروعة في تقرير مصيره والاستقلال والسيادة في وطنه فلسطين.

3- حق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني اشتراكًا مستقلًا ومتكافئًا في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين وقضية الشرق الأوسط، وبناء عليه لا يجوز لأي طرف آخر التحدث باسم الشعب الفلسطيني.

4- بطلان جميع الاتفاقيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ما لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد الشعب الفلسطيني طرفًا رئيسًا فيها، استنادًا لقرار الجمعية العامة رقم (28/33) [2].

وبناء على البند الرابع لم تؤيد قطر معاهدة السلام المصري-الإسرائيلي لأنها لم تتطرق للقضية الفلسطينية، ودعت إلى بطلانها لاعتبارها خروجًا عن ميثاق جامعة الدول العربية، وانتهاكًا للشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، فضلًا عن أن اتفاقية كامب ديفيد تجاهلت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها إنشاء دولته المستقلة في فلسطين، إلى جانب تجاهلها التام لقضية القدس العربية المحتلة. (الأمم المتحدة، الدورة 34، 1979م)

**ب. أسباب تحول الموقف القطري تجاه مصر:**

ورغم ما ذكر فإن السفارة الأمريكية بيّنت أن هناك عددًا من التطورات حصلت؛ مما أدى إلى تغيير في الموقف القطري تجاه مصر، ومن أبرز هذه التطورات ما يأتي: (P.L.U.D, DOHA00331-D, 1979)

1- إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن على استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

2- المشاعر المفاجئة التي سادت في مؤتمر بغداد بالإجماع ضد الرئيس المصري السادات.

3- الأحداث السياسية في إيران التي نتج عنها إسقاط الشاه محمد رضا بهلوي.

**ج. موقف الجالية الفلسطينية في قطر من معاهدة السلام:**

لقد شكَّكت الجالية الفلسطينية الكبيرة والمميزة بمواقعها في قطر بشدة في الجهود الأمريكية لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي، فرأوا أن هذه الجهود فاشلة وأن حربًا أخرى بين العرب وإسرائيل أمر لا مفر منه، وعلى الرغم من القلق الناجم عن فقدان وطنهم اعتقد الفلسطينيون في قطر أنهم يتمتعون بصداقة حقيقية وتعاطف مع حاكم قطر الشيخ خليفة، الذي يعتمد بشكل كبير على القوى البشرية الفلسطينية. وهم يعتقدون أن الشيخ خليفة في حالة المواجهة سيوقف صادرات النفط إلى الولايات المتحدة لإحداث تغييرات في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. (P.L.U.D, DOHA01016-E,1979)

لقد ظهر تخوُّف في قطر من أعداد الفلسطينيين والإيرانيين داخل الدولة، والخوف من قيامهم بمظاهرات داعمة للقضية الفلسطينية والخميني، وهو ما يهدِّد الأمن القطري والأمير شخصيًا؛ حيث أفاد تقرير أمريكي أن الشيخ خليفة ينوي قطع دعمه المالي لمصر إذا وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، كما ذكر التقرير أنه يخشى أن يتعرض السادات للاغتيال أو الإطاحة به إذا وقع المعاهدة مع إسرائيل وهذا الأخير دفع الشيخ خليفة للاستمرار في دعم السادات، ولكن مثل هذا الدعم من جانبه لا يحظى بشعبية كبيرة بين الفلسطينيين والإيرانيين داخل قطر، ناهيك عن الباكستانيين الذين يبلغ تعدادهم 75 ألف داخل قطر. (P.L.U.D, DOHA000350-D, 1979)

وتضمنت الوثائق الأمريكية أن للجالية الفلسطينية في قطر مكانةً مهمَّةً في الحكومة والمجتمع القطريين، فعلى سبيل المثال فإن مدير المالية في قطر فلسطيني هو عبد القادر القاضي؛ فإذا دفعت قطر أموالًا للسادات فسيكون من المستحيل الحفاظ على السرية. (P.L.U.D, DOHA00378-D, 1979)

وفي أعقاب اجتماع مجلس الوزراء القطري الأسبوعي المنتظم الذي جرى في 21 آذار 1979م، أصدرت حكومة قطر بيانًا عامًّا طويلًا وغامضًا[3]، بشأن معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، ومن الواضح أن أجزاء من البيان كانت تهدف الى إرضاء الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومع

(2) القرار 28/33: هو قرار صادر عن منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول عام 1978م الذي طلب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني في جميع ما يبذل من جهود ومداولات بشأن الشرق الأوسط، كما جاء في القرار ان صحة أي اتفاقات ترمي إلى حل مشكلة فلسطين تستدعي أن تتم في إطار الأمم المتحدة وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية. للمزيد من المعلومات، انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 33/28، الدورة 33، الجلسة العامة 73، نيويورك، 7 كانون الأول 1978م.

(3) للمزيد حول بيان الحكومة القطرية، انظر: صحيفة الرأي العام، الكويت، ع 5521، 1979/3/22م، ص20.

ذلك لم يتم توجيه أي تهديد مباشر أو ضمني في البيان ضد الرئيس المصري السادات، ولم تتم الإشارة إلى العقوبات في قمَّة بغداد. (P.L.U.D, DOHA00378-D, 1979)

وأصدر المكتب المحلي لمنظمة التحرير في الدوحة نداءً مكتوبًا في 25 آذار موجَّهًا للفلسطينيين في قطر للتجمُّع أمام المكتب في وقت مبكِّر من صباح 26 آذار للاحتجاج على المعاهدة باعتبار الرئيس المصري السادات خائنًا للقضية العربية، إلا أن حكومة قطر رفضت حدوث هذا التجمَّع، واتَّخذت الاحتياطات الأمنية لمنع ذلك، خاصة أن هذا التجمع ينوي التوجَّه إلى السفارة المصرية والسفارة الأمريكية للتعبير عن رفض الفلسطينيين للمعاهدة. (P.L.U.D, DOHA00381-D,1979)

وعلقت السفارة الأمريكية في قطر على ذلك أن الفلسطينيين في قطر من غير المرجَّح أن يتَّخذوا إجراءات عنيفة ضد الأمريكيين أو المصالح الأمريكية، والسبب في ذلك أن (20) ألف من الفلسطينيين في قطر يتمتعون بأوضاع جيِّدة ومستوى معيشي أفضل، وكذلك يرسلون أبناءهم للدراسة في الجامعات الأمريكية، ولهذا سوف يسعون إلى وسائل أخرى غير العنف لمعارضة المعاهدة، كما جاء في تعليق السفارة الأمريكية. (P.L.U.D, DOHA00381-D, 1979)

**د. قطع العلاقات القطرية-المصرية:**

وأبلغ وزير الإعلام القطري عيسى الكواري السفير الأمريكي في الدوحة مايستروني بتاريخ 17 نيسان 1979 أن دولة قطر أوقفت كل المساعدات المقدمة إلى مصر، رغم إدراكها العواقب التي ستتبع هذا القرار كما رفضت قطر دعوات منظمة التحرير الفلسطينية مفادها طرد العمال المصريين من الدول العربية بما فيها قطر وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، وقد اعتبرت قطر أن هذه الدعوات متطرفة للغاية. (P.L.U.D, DOHA00541-E, 1979)

وفي المقابل أخبر السفير المصري صالح زغلول في الدوحة نظيره الأمريكي مايستروني أنه يتوقع بأنه سيضطر إلى مغادرة الدوحة عندما يتم توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل، وقال السفير المصري زغلول إنه يدرك أن قطر مُلزمة بموجب القرارات التي اتُّخذت في قمَّة بغداد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بمجرد توقيع المعاهدة. وبيَّن زغلول أن الشيخ خليفة سيكون ملزمًا بطلبه المغادرة على الرغم من الصداقة الوثيقة التي تربط الشيخ خليفة بالرئيس المصري السادات. وقال زغلول إن السفارة المصرية في الدوحة قد تكون قادرة على الاستمرار في العمل، ولكن تحت إشراف قائم بالأعمال. (التميمي، 2017)

وإثر توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل غادر السفير المصري زغلول الدوحة متوجِّهًا إلى القاهرة في 13 نيسان عام 1979م بناء على أوامر من حكومته، ولكن السفارة المصرية في الدوحة استمرت في العمل تحت إشراف القائم بالأعمال فتحي إدريس، ويبدو أن هذا الترتيب سيستمر على الرغم من وجود فرصة لاتخاذ قرارات في وقت لاحق بشأن ما إذا كانت مصالح مصر ستتم من الناحية الفنية بموجب الاستخدام الرسمي المحدود. (P.L.U.D, DOHA00466-E, 1979) وفي المقابل جرى سحب السفير القطري شريدة الكعبي من القاهرة قبل مغادرة السفير المصري الدوحة. (P.L.U.D, DOHA0000427-E, 1979)

ويظهر أن سماح الدوحة ببقاء القائم بالأعمال المصري فتحي إدريس في قطر يشير إلى مسألة ضبط النفس القطري في الحملة العربية عام 1979م ضد الرئيس المصري السادات، وجاء ذلك بعد إبلاغ السفير السوداني في الدوحة سيِّد شريف أن الوجود المصري ممثلًا بالقائم بالأعمال في الدوحة لن يتعرض لأي خطر وأنه تلقى أوامر في 12 أيار للبقاء في الدوحة. (P.L.U.D, DOHA00646-E, 1979)

وتولت السودان مسؤولية العلاقات الدبلوماسية عن الجانب المصري مع قطر، وقد حل العلم السوداني محل العلم المصري على السفارة المصرية في الدوحة، وتولى الدبلوماسيون المصريون الباقون في الدوحة إدارة المصالح المصرية في السفارة السودانية. كما أن القائم بالأعمال المصري السابق فتحي إدريس بقي في الدوحة واستمر في انتظار التعليمات من القاهرة. ومن المتوقع أن ينسحب الملحق أيضًا في وقت لاحق، لكن يبقى اثنان أو ثلاثة من الضباط القنصليين لرعاية مصالح الجالية المصرية الكبيرة التي يبلغ تعدادها (15) ألف مصري في قطر. (P.L.U.D, DOHA00543, 1979)

وبناء على المواقف السابقة لدولة قطر تجاه اتفاقي كامب ديفيد 1978م ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية 1979م، يظهر أن التحفظ القطري تجاه هذه الاتفاقيات، الذي تحوَّل لاحقًا إلى رفض لها، لاعتبارها خروجًا عن الاجماع العربي، الذي نادى به الشيخ خليفة، جاء من عدة منطلقات، أهمها:

1- التضامن العربي والتزام قطر بما جاء في قمَّة بغداد 1978م من قطع للعلاقات الدبلوماسية ووقف الدعم المالي لمصر.
2- اتِّخاذ قطر موقف حذر تجاه ما يجري، فلم تعارض ما جاء من قرارات ضد مصر، وفي الوقت ذاته لم تتَّخذ مواقف معاديه لمصر بل خفضت التمثيل الدبلوماسي في الدوحة.
3- دعم قطر المستمر للقضية الفلسطينية ورفضها لاتفاقية كامب ديفيد، وأي سلام لا يقوم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية.

ومع مرور الوقت بدأت العلاقات القطرية المصرية بالتحسن، وعملت قطر على إعادة العلاقات مع مصر رغم تطبيع العلاقات المصرية-الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية، وأدانت اغتيال الرئيس المصري السادات عام 1981م، وكانت تسعى لتستعيد مصر مكانتها في

جامعة الدول العربية كجزء لا يتجزأ من الأُمَّة العربية، وكانت رغم ما سبق تحترم الرئيس السادات بالرغم من معارضتها لعقد سلام منفرد مع إسرائيل. (Foreign & Commonwealth Offie, 8/4109, 1981)

وفي حديث للسفير البريطاني في الدوحة مع أحمد بن سعيد رئيس مجلس الوزراء لمجلس التعاون الخليجي قال إن قضية مصر لم تحظ بدعم أحد في القمة العربية الأخيرة، وأضاف أن العلاقات الثنائية مع مصر جيدة. كما تلقى رسالة من وزير الخارجية المصري يطلب فيها دعم مجلس التعاون لعودة مصر إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، وأجاب عنه بأنه سيتشاور مع زملائه في مجلس التعاون بهدف التوصل إلى موقف مشترك في المؤتمر الإسلامي الذي سيقعد في دكا. ويبدو واضحًا أنه لم يتوقع موقفًا قويًّا من المجلس. (F.C.O, 8/4881, 1983)

رحَّب الشيخ خليفة بقرار القمَّة الطارئة في عمان (الوفاق والاتفاق) عام 1987م بالسماح للدول العربية بإعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر، من منطلق الإيمان بروابط الأخوة الوثيقة، ووحدة الهدف والمصير بين الدول العربية جميعها، وأن تطبيق هذا القرار سوف يكون له أثر إيجابي كبير في مواجهة الأخطار المحيطة بالأُمَّة العربية؛ كما رأى الشيخ خليفة أن التضامن العربي هو السلاح الناجح في وجه العدو. (أحاديث صحفية، 1990) وأكد الامير خليفة في العديد من اللقاءات الصحافية أن أكثر ما تخشاه إسرائيل هو التضامن العربي؛ لأن ذلك يهدِّد وجودها. (أحاديث صحفية، 1990)

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية في ما يتعلق بالموقف القطري من السلام المصري-الإسرائيلي بين عامي 1978م-1979م، من أهمها:

**أولًا:** كان التحفظ القطري واضحًا تجاه عقد السلام بين مصر وإسرائيل عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978م؛ إذ لم تبدِ قطر أي تعليق سلبي تجاه هذه الاتفاقية على الرغم من قيام العديد من الدول العربية برفضها، وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية عبر مكتبها في الدوحة.

**ثانيًا:** ظهر أن هناك علاقة قوية تربط الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والرئيس المصري محمد أنور بالسادات؛ إذ حاول الشيخ خليفة تقوية موقف السادات ودعمه في العديد من اللقاءات والمحافل الدولية، كما شجع الولايات المتحدة على دعم الرئيس السادات وعدم التفريط بفرصة تحقيق السلام باعتباره صمام الأمان في المنطقة في حالة نجح في المفاوضات وعقد معاهدة السلام مع الإسرائيليين.

**ثالثًا:** تأثر الموقف القطري بالمعارضة الداخلية للسلام المصري-الإسرائيلي سواء من قبل الفلسطينيين المقيمين في قطر، أو من بقية الجاليات الداعمة للقضية الفلسطينية، وجاء ذلك عبر رفض الفلسطينيين والإيرانيين المقيمين في قطر الاتفاقية، الذين يعتبرون من الجاليات الكبيرة في قطر.

**رابعًا:** تأثر الموقف القطري بشكل واضح بالإجماع العربي ضد عقد معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية خاصة بعد توقيع المعاهدة بين البلدين في عام 1979م، وهو ما أجبر قطر على تنفيذ ما جاء من قرارات في قمَّة بغداد التي عُقدت إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

**خامسًا:** رفضت قطر أي سلام يقوم في الشرق الأوسط دون أن تكون القضية الفلسطينية جزءًا منه، كما رفضت أي مفاوضات لا تكون فيها منظمة التحرير الفلسطينية طرفًا فيها باعتبارها الممثل الرسمي والوحيد للشعب الفلسطيني.

**سادسًا:** حاولت قطر رغم المقاطعة العربية لمصر الحفاظ على بعض العلاقات معها عبر سماحها للقائم بالأعمال المصري البقاء في العاصمة الدوحة والاكتفاء بمغادرة السفير؛ مما يغيِّب قطع العلاقات بشكل كامل.

**المصادر والمراجع**


مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (1973-1989). (1990). الدوحة، وزارة الإعلام والثقافة.

محاضر هيئة الأمم المتحدة. (1979). نيويورك.

وثائق وكالة المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة (C.I.A): (الموقع الرسمي لوكالة C.I.A)

C.I.A, 1977-11-21b - Middle East: Sadat's Knesset Speech, NIDC/77/170C, 21/11/1977.

C.I.A, 1977-11-25c - Middle East: Further Reactions, NIDC77/279C, 25/11/1977

وثائق وزارة الخارجية البريطانيَّة (F.C.O): (الأرشيف الوطني البريطاني)

F.C.O 8/4109, Telegram 126, from Doha to F.C.O, 15/10/1981 .

F.C.O 8/4881, Telegram 231, from Doha to F.C.O, 27/11/1983 .

وثائق المكتبة العامة للدبلوماسية الأمريكيَّة (P.L.U.D):

Foreign Relations of The United States 1973-1976, Vol.9, Part 2, Department of State, Washington, Memorandum of Conversation, Riyadh, 15/2/1975.

Public Library of US Diplomacy, 1978مDOHA01368-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Tel aviv, 11/10/1978

P.L.U.D, 1978DOHA01273-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Kuwait, 17/9/1978.

P.L.U.D, 1975DOHA01328-B, Telegram from Doha to U.S.D.S and Jeddah, 25/11/1975

P.L.U.D, 1978DOH00106-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Cairo, 24/1/1978.

P.L.U.D, 1978DOHA01369-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Morocco, 11/10/1978.

P.L.U.D, 1978DOHA01373-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Amman, 11/10/1978.

P.L.U.D, 1979DOHA00541-E, Telegram from Doha to U.S.D.S and Abu Dhabi, 2/5/1979.

P.L.U.D, 1978DOHA01349-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Kuwait, 7/10/1978.

P.L.U.D, 1978DOHA01481-D, Telegram from Doha to U.S.D.S and Amman, 8/11/1978.

P.L.U.D, 1978DOHA00857-D, Telegram from Doha to U.S.D.S, 2/7/1978.

P.L.U.D, 1978DOHA01223-D, Telegram from Doha to U.S.D.S, 29/8/1978.

P.L.U.D, 1979DOHA00331-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 15/3/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA00350-D, Telegram from Doha to U.S.D.S, 20/3/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA00378-D, Telegram from Doha to U.S.D.S, 26/3/1979 .

P.L.U.D, 1979DOHA0000427-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 8/4/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA00466-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 14/4/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA00543-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 2/5/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA00646-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 27/5/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA01016-E, Telegram from Doha to U.S.D.S, 1/9/1979.

P.L.U.D, 1979DOHA01076-E, Telegram from Doha to U.S.D.S and Amman, 12/9/1979.

صحيفة الاتحاد. (1979). ع (91/35)، حيفا.

صحيفة أخبار الأسبوع. (1978). ع (869)، عمان.

صحيفة الأنوار. (1978). ع (6424)، بيروت.

صحيفة الأهرام. (1978). ع (33507)، القاهرة.

صحيفة الدستور. (1978). ع (4043)، عمان.

صحيفة الرأي العام. (1979). ع (5390)، الكويت.

صحيفة العروبة. (1978). ع (443)، الدوحة.

صحيفة معاريف. (1978). ع (32567/9475)، تل أبيب.

*النقاش*، ر. (1986). سياسة قطر الخارجية نجاح واضح على كُل صعيد. *مجلة الدوحة* ع 123.

التميمي، ع. (2017). *موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية*. عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.

عليان، ع. (2022). *منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية التحرير إلى إستراتيجية التسوية والاعتراف بإسرائيل 1964-1989*. عمان، الآن ناشرون وموزعون.

خلف، م. (2019). *الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي-الإسرائيلي 1991-2000*. عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.

عبد الكريم، ن. (2015). *موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1978-1993*. عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.

*المعاهدة المصرية الإسرائيلية "نصوص وردود فعل". (1979)*. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

كوانت، و. (2002). *عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)*. ترجمة: هشام الدجاني، الرياض، مكتبة العبيكان.

**References**

Sebenius, K., Burns, J., & Mnookin, R. (2018). *Kissinger the negotiator: Lessons from dealmaking at the highest level*. HarperCollins.

Abdel, K. (2015). *The United States of America's position on the Palestinian issue 1978–1993*. Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution.

Akhbar Al-Usbu Newspaper. (1978). No. 869. Amman.

Al-Ahram Newspaper. (1978). No. 33507. Cairo.

Al-Anwar Newspaper. (1978). No. 6424. Beirut.

Al-Dustour Newspaper. (1978). No. 4043. Amman.

Alian, A. (2022). *The Palestine Liberation Organization from liberation entity to the strategy of settlement and recognition of Israel 1964–1989*. Now Publishers and Distributors.

Al-Ittihad Newspaper. (1979). No. 35/91. Haifa.

Al-Naqqash, R. (1986). Qatar's foreign policy is a clear success on every level. *Doha Magazine*, No. 123, 86–87.

Al-Rai Al-Aam Newspaper. (1979). No. 5390. Kuwait.

Al-Tamimi, A. (2017). *Iraq's official and popular position on the Arab-Israeli confrontations*. Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution.

Al-Uruba Newspaper. (1978). No. 443. Doha.

Collection of press talks by His Highness Sheikh Khalifa bin Hamad Al Thani (1973–1989). (1990). Ministry of Information and Culture.

Khalaf, M. (2019). *The Arab position on projects to resolve the Arab-Israeli conflict 1991–2000*. Ghaida Publishing and Distribution House.

Maariv Newspaper. (1978). No. 9475/32567. Tel Aviv.

Minutes of the United Nations. (1979). New York.

Quant, W. (2002). *The peace process: American diplomacy and the Arab-Israeli conflict since 1967* (H. Al-Dajjani, Trans.). Obeikan Library.

The Egyptian-Israeli Treaty "Texts and Reactions." (1979). Institute for Palestine Studies.